الفصل الثامن

تنمية الموارد الطبيعية

٨- تنمية الموارد الطبيعية :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات المياه والطاقة والثروة المعدنية، ويتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، والأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات.

١/٨ قطاع الميـــــــــاه :

١/١/٨ الوضع الراهن :

حققت المسيرة التنموية للمملكة منذ خطة التنمية الثالثة العديد من الإنجازات في مجال قطاع المياه، من أهمها: التوسع في إنشاء محطات تحلية المياه لتلبية الزيادة المطردة في الطلب على المياه للأغراض المترلية، إضافة إلى إنشاء شبكات حديثة، رئيسة وفرعية، لتوزيع المياه مع ما يتبعها من مرافق في مختلف مناطق المملكة.

ومن الإنجازات المحددة التي شهدتها فترة خطة التنمية السادسة لوزارة الزراعة والمياه، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وهيئة الري والصرف بالأحساء، وهي أهم الجهات المعنية بقطاع المياه، ما يلي:

- تنفيذ (٧٦) مشروعاً مائياً، وتزويد قرى وهجر بالمياه عن طريق الناقلات بمعدل سنوي متوسط قدره (٥٩٣) ألف رد.
- استكمال سد خادم الحرمين الشريفين ببيشه بسعة تخزينية قدرها (٣٢٥) مليون متر مكعب، وإنجاز تنفيذ سدود أخرى صغيرة ومتوسطة ليصل إجمالي السدود إلى (١٩٠) سداً بمجموع سعتها التخزينية (٧٧٨) مليون متر مكعب، والبدء في تنفيذ (١٣) سداً جديداً بسعة تخزينية كلية قدرها (٥٩) مليون متر مكعب.
- قيام المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بأعمال التشغيل والصيانة لـــ (٢٧) محطة تحلية عاملة طاقتها الإنتاجية الكلية نحو (٢,٢) مليون متر مكعب يومياً من المياه المحلاة، وجارٍ تنفيذ (٣)

محطات تحلية جديدة طاقتها (٨٢٦) ألف متر مكعب يومياً. و بلغت أطوال خطوط الأنابيب المنفذة لنقل المياه المحلاة للمدن الداخلية في نهاية خطة التنمية السادسة (٣٢٦٣) كيلومتراً، ويجري العمل لتشغيل (٦٢٧) كيلومتراً إضافية أخرى.

- إنجاز مشروع إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي لأغراض الري والذي قامت بتنفيذه هيئة الري والصرف بالأحساء. وقد أسهم هذا المشروع في تعزيز مصادر مياه الري بنحو (٣٢) مليون متر مكعب سنوياً. كما قامت الهيئة بحفر (١٠) آبار إضافية في الأحساء جُهِّزَتْ بوحدات الضخ، مما ساعد على مواجهة مشكلة نقص المياه الناجم عن الانخفاض في مستويات المياه ونقص تدفقها من العيون الطبيعية بالمشروع.
- تضافر جهود أجهزة الاعلام المختلفة بالتنسيق مع وزارة الزراعة والمياه لتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على المياه وترشيد استخدامها، ومن المتوقع تكثيف هذه الجهود التي أصبحت ضرورة ملحة لتقليص ظاهرة الإسراف في استخدام المياه.

٢/١/٨ القضايا الأساسية :

من القضايا الأساسية التي ينبغي التصدي لها خلال خطة التنمية السابعة ما يلي:

١- إجراءات المحافظة على المياه :

مازالت الحاجة ماسة لزيادة فاعلية إجراءات المحافظة على موارد المياه وترشيد استهلاكها في جميع القطاعات، مما يتطلب تعزيز إجراءات مراقبة الاستهلاك للحد من الهدر وترشيد استخدام المياه، ومراجعة اللوائح التنظيمية لنظام المحافظة على المياه والالتزام بتطبيقها، ووضع آلية ملزمة لتخفيض استهلاك المياه للأغراض الزراعية تأخذ في حسبانها التوسع في استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة للاقتصاد في استهلاك المياه، ووضع المواصفات والمقاييس الوطنية لجميع مرافق المياه، ومراقبة الاستهلاك والاستخراج من مختلف المصادر عن طريق القياس الفعال لعدادات المياه، وتطوير أنظمة شبكات المياه ونقلها وتوزيعها للأغراض المنزلية، واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين آلية التحصيل، وأن يواكب ذلك السعي لزيادة الوعي لدى المواطنين والمقيمين بأهمية ترشيد استهلاك المياه عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

٢- خطة وطنية للمياه :

أصبح إصدار الخطة الوطنية للمياه وإقرارها أمراً ملحاً، وقد سبق إعداد مسودة أولية لها خلال الفترة ١٤٠٠ـ ١٤٠٢هـ (١٩٨٠-١٩٨٢م)، في ظل ظروف تميزت بعدم كفاية المعلومات المتوفرة. وأكدت خطط التنمية المتعاقبة على ضرورة إعداد خيارات لسياسة المياه والزراعة تتماشى مع الوضع الحرج لموارد المياه. وأصبح الأمر يتطلب بالضرورة استكمال الدراسات اللازمة لإعداد

الخطة الوطنية للمياه وإصدارها، وأن يتم ذلك بالتنسيق مع جميع الجهات البحثية.

٣- نصيب الفرد من مياه الشرب بالمدن الرئيسة :

اهتمت الجهات المسؤولة بتوفير خدمات المياه للمستهلكين على أوسع نطاق، ويتم ذلك عادة بلا مقابل، أو بأسعار متدنية دون حسبان لتكلفتها الرأسمالية العالية، وقد نتج عن ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب بصورة مطردة في المدن الكبرى من (١٢٠) لتر/فرد/يوم عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ (١٩٨٠م) إلى نحو (٣١٥) لتر/فرد/يوم عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). ويتطلب هذا التطور في استهلاك المياه وضع إجراءات وقواعد فعّالة للتشغيل والصيانة لتقليل الفاقد من شبكات التوزيع، ومراقبة الاستهلاك عن طريق القياس المستمر، بالإضافة إلى توعية المواطنين والمقيمين لإنجاح الحملة الوطنية الشاملة لترشيد استهلاك المياه المترلية، والتوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض المناسبة، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع المياه وإدارتها. ومن المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات في تحقيق أولويات خطة التنمية السابعة بشأن المحافظة على المياه، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

٤- تطوير تقنية تحلية المياه المالحة :

بلغت الطاقة التصميمية للمحطات المقامة على البحر الأحمر والخليج العربي مع نهاية خطة التنمية السادسة (٢,٢) مليون متر مكعب يومياً. ويستخدم في تحلية المياه أسلوبان تقنيان: الأول هو التقطير الوميضي متعدد المراحل لإنتاج المياه والكهرباء معاً، وهو الأكثر شيوعاً، والثاني التناضح العكسي باستخدام الأغشية لإنتاج المياه المحلاة فقط. ويشكل زيت الوقود الثقيل والغاز الطبيعي وقوداً أساسياً لتشغيل هذه المحطات. وتبدو الحاجة ملحة إلى استنباط أنماط تقنية أكثر ملاءمة لتحلية المياه تناسب ظروف المملكة الطبيعية مثل الاستعذاب بالطاقة الشمسية، ودمج طرق التقطير الوميضية مع الطرق الغشائية المستخدمة. كما يتطلب الأمر التركيز على تطبيق الأساليب التي تؤدي إلى خفض التكلفة، وتحسين أداء المحطات باستخدام الغاز الطبيعي كوقود أساسي. وفي هذا السياق نجح مركز الأبحاث والتطوير في المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في تطوير آلية لإنتاج المياه المحلاة باستخدام الأغشية ذات النفاذية الانتقائية في محطات التناضح العكسي.

٣/١/٨ الكفاءة الإنتاجية :

ارتفع متوسط انتاجية القوى العاملة في محطات التحلية خلال خطة التنمية السادسة إلى (٤١٧٥) متر مكعب/يوم/فرد، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٣%). هذا وتلبي محطات التحلية (٤٥%) من الطلب على المياه للأغراض المترلية.

كما أمكن خفض معدل استهلاك المياه للوحدة المساحية لمشروع هيئة الري والصرف بالأحساء بواقع (٥%) سنوياً خلال خطة التنمية السادسة دون التأثير على إنتاجية المشروع.

٤/١/٨ دور القطاع الخاص :

أسهم القطاع الخاص في مختلف الأنشطة المتعلقة بشؤون المياه، وتمثلت هذه الإسهامات في: حفر الآبار، وإنشاء السدود وصيانتها، وتنفيذ مشاريع شبكات مياه الشرب، وتأمين مياه الشرب بالناقلات، وتشغيل مشاريع مياه الشرب وصيانتها، وتنفيذ مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية، وتوريد مضخات وأجهزة المشاريع المائية وتركيبها. ويتوقع أن يكون للقطاع الخاص دور أكبر خلال خطة التنمية السابعة ليس في المجالات المتعلقة بالتنفيذ والتشغيل والصيانة فحسب بل في مجالات التمويل والإدارة أيضاً، مما سيسهم في تحقيق مزيد من الكفاءة الاقتصادية لقطاع المياه بمفهومها الواسع (الاستثماري، والإنتاجي، والتنظيمي).

٥/١/٨ استراتيجية التنمية:

تضمنت خطة التنمية السابعة استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع المياه تتضمن الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/١/٨ الأهـــــداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لتنمية قطاع المياه خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- استمرار تأمين مياه الشرب بكميات كافية ونوعية جيدة.
- جعل المياه عنصراً أساساً ومقياساً مهماً في تقدير الكفاءة الاقتصادية في مشاريع الحكومة والقطاع الخاص.
- المحافظة على المياه وترشيد استخدامها.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه وتشغيلها وصيانتها.

٢/٥/١/٨ السياسات:

يتـــــم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع المياه خلال خطة التنمية السابعة باتباع السياسات التالية:

- مراجعة السياسات الحالية لقطاعي الزراعة والمياه وتنظيم أولويات استخدامات المياه.
- إعادة النظر في التنظيم الإداري لقطاع المياه، وتوحيد جميع الجهات المسؤولة عن إدارة هذا القطاع في جهة واحدة مستقلة.

- تعزيز قاعدة البيانات المركزية على الحاسب الآلي بشأن المياه لتغطي جميع جوانب شؤون المياه.
- توسعة شبكة المراقبة الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية وتحسينها.
- التوسع في تطبيق الأساليب والتقنيات المتطورة للمحافظة على المياه وتحسين كفاءة استخدامها، بالتعاون مع الجهات البحثية في المملكة.
- تطوير موارد المياه الجوفية والسطحية المتجددة وتعزيزها من خلال الاستفادة من مياه الأمطار والسيول ودعم برنامج السدود.
- تحديث الدراسات الهيدروجيولوجية التفصيلية وإصدار الخطة الوطنية للمياه بالتنسيق والتعاون مع الجامعات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
- تحسين آلية تحصيل إيرادات المياه.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في مجال خدمات المياه.
- تنمية موارد المياه غير التقليدية ويشمل ذلك إنشاء محطات لتحلية المياه المالحة والمرافق المرتبطة بها لتعضيد الموارد المائية الأخرى، وإنشاء مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة.
- تنمية القوى السعودية العاملة في قطاع المياه وتطويرها.

٣/٥/١/٨ البرامـــــج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تنمية موارد المياه، وإمدادات مياه الشرب، وترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها، وإنشاء محطات التحلية، وإجراء البحوث، وإعداد الدراسات. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية موارد المياه الجوفية والسطحية، وإنشاء مشروعات إمدادات مياه الشرب، وترشيد استخدام المياه للأغراض المترلية والصناعية والزراعية، وتلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه بإنشاء مزيد من محطات التحلية والمرافق المرتبطة بها، وإجراء الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية، ودراسة أثر استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة في الري.

٦/١/٨ الأهداف المحددة للنمو :

من المستهدف أن يقوم قطاع المياه خلال خطة التنمية السابعة بمجموعة من الإجراءات التي تسهم في تحقيق الأهداف العامة على المدى البعيد، وتضاعف الجهود المبذولة لحل القضايا التي تعترض نمو القطاع، وتركز على إعداد تحليل للسياسة المائية بالتنسيق مع قطاع الزراعة، وإجراء دراسات

هيدروجيولوجية تفصيلية، وإصدار خطة وطنية حديثة للمياه، وزيادة كفاءة تشغيل مرافق المياه وصيانتها بما في ذلك محطات التحلية.

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف إعادة النظر في ميزان المياه الوطني وإيجاد توازن مقبول يأخذ في الحسبان إمكانات الموارد المائية المتاحة والطلب عليها لجميع الأغراض.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نوعين من المياه المتجددة المتاحة بالمملكة:

١- مياه سطحية وجوفية متجددة في منطقة الدرع العربي:

توجد هذه المياه بصورة عامة في منطقة الدرع العربي التي تغطي ثلث مساحة المملكة تقريباً، وتشكل مياه الأمطار والسيول المصدر الرئيس لهذه المياه، وهي تستخدم لتلبية احتياجات الزراعة البعلية (المطرية) مباشرة، أو تنتهي بتخزينها في رواسب الأودية وبحيرات السدود التخزينية، وقد قدرت كميات المياه السطحية المتجددة في منطقة الدرع العربي بنحو (٥٠٠٠) مليون متر مكعب سنوياً.

٢- مياه جوفية متجددة في منكشفات الطبقات الرئيسة والثانوية والرواسب الوديانية في المنطقة الرسوبية :

تشكل مياه الأمطار والسيول المصادر الرئيسة لهذه المياه، وهي تتسرب لتغذي الأجزاء المكشوفة من الطبقات الحاملة للمياه بنوعيها الرئيسة والثانوية، وكذلك الطبقات الوديانية الواقعة ضمن المنطقة الرسوبية في الرصيف القاري، وتستخرج هذه المياه عن طريق حفر الآبار السطحية، وتستخدم لأغراض الزراعة والشرب، وتقدر كميتها بنحو (٣٠٠٠) مليون متر مكعب سنوياً.

وفي هذا الإطار تستهدف خطة التنمية السابعة تحقيق استقرار الاستهلاك بالنسبة لموارد المياه الجوفية والسطحية المتجددة بمعدلاتها الحالية، بينما تستهدف الخطة من ناحية أخرى الحد من الزيادة في معدل استهلاك المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة)، مع زيادة الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه المالحة) بنسبة (٥,٨%) سنوياً لتلبية جانب من الطلب على المياه للأغراض المترلية والبلدية، ومياه الصرف الصحي المعالجة بنسبة (١١,٥%) سنوياً لاستخدامها في الأغراض الزراعية. ويوضح الجدول رقم (١/٨) ميزان المياه الوطني المستهدف لخطة التنمية السابعة.

الجدول رقم (١/٨)
ميزان المياه الوطني
خطة التنمية السابعة
(مليون متر مكعب/سنوياً)

البيـــــــــــــــان	تقديرات عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ	تقديرات عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ
الطلب على المياه:		
الأغراض المنزلية والبلدية	١٧٥٠	٢٠٣٠
الأغراض الصناعية	٤٥٠	٦٠٠
الأغراض الزراعية	١٨٥٤٠	١٩٨٥٠*
إجمالـــــــي الطلب	٢٠٧٤٠	٢٢٤٨٠
الموارد المائية المتاحة :		
المياه السطحية والجوفية المتجددة (منطقة الدرع العربي)*	٥٠٠٠	٥٠٠٠
المياه الجوفية المتجددة (الرصيف القاري)*	٣٠٠٠	٣٠٠٠
المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة)*	١١٧٦٩	١٣١٢٠
مياه البحر المحلاة	٧٩١	١٠٥٠
مياه الصرف الصحي المعالجة	١٨٠	٣١٠
إجمالي الموارد المتاحة	٢٠٧٤٠	٢٢٤٨٠

* بيانات وزارة الزراعة والمياه وتقديراتها.

٢/٨ قطاع الطاقـــــة :

١/٢/٨ الوضع الراهن:

يؤدي قطاع الطاقة بالمملكة دوراً ريادياً على الصعيد العالمي، نتيجة للمركز المتميز الذي تشغله المملكة عالمياً في مجالات إنتاج النفط وتصنيعه وتصديره، كما يحتل هذا القطاع مكانة متميزة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، لكونه مصدراً رئيساً للإيرادات العامة للدولة، وركيزة أساسية لدعم ميزان المدفوعات، إضافة إلى مساهماته المتميزة في التراكم الرأسمالي.

تعكس بيانات الجدول رقم (٢/٨) تطور المؤشرات الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي خلال خطة التنمية السادسة، ومعدلات النمو السنوية المتوسطة ذات العلاقة.

الجدول رقم (٢/٨)
النفط والغاز الطبيعي
خطة التنمية السادسة

المؤشـــــــــــــــرات	١٤١٥/١٤١٤هـ ١٩٩٤م	١٤١٩/١٤١٨هـ ١٩٩٨م	معدل النمو السنوى المتوسط (%)
إنتاج المملكة من النفط الخام (م.ب.ي)	٨,٠٥	٨,٢٨	٠,٧١
احتياطي النفط الخام (ب.ب)	٢٦١,٤	٢٦١,٥	٠,٠
احتياطي الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	١٩٠,١	٢١٤,٣	٣,٠
حصة المملكة من إنتاج أوبك من النفط الخام (%)	٣٢,٢	٢٩,٧	٢,٠-
حصة أوبك في إنتاج العالم من النفط (%)	٣٩,٩	٤٠,٨	٠,٦

م.ب. ي. : مليون برميل يومياً،ب.ب: بليون برميل.

تقوم وزارة البترول والثروة المعدنية باقتراح السياسة البترولية وتنفيذها والرقابة الإشرافية لقطاع الطاقة، في حين تقوم شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو السعودية" بجميع نشاطات صناعة الزيت والصناعات الأخرى المرتبطة بها، كما تقوم شركة الزيت العربية المحدودة وشركة تكساكو العربية السعودية بتلك النشاطات في المنطقة المحايدة المقسومة.

ومن أهم الإنجازات التي شهدتها خطة التنمية السادسة مايلي:

- اكتشاف ثلاثة عشر حقلاً جديداً، منها أربعة حقول اكتشفت حديثاً جنوب مدينة الرياض التي تحتوي على الزيت العربي الخفيف جداً، إضافة إلى اكتشاف كميات من (الغاز الحلو) في مكمن الجوف بمنطقة العثمانية بحقل الغوار، بعد اكتشاف سابق في شدقم، مما يشير إلى توفر الغاز الحلو على امتداد الجانب الشرقي لحقل الغوار العملاق.
- بلوغ إجمالي الكميات المنتجة من الزيت الخام خلال السنوات الأربع الأول من خطة التنمية السادسة نحو (١١,٨) بليون برميل، إلا أن المملكة استطاعت المحافظة على احتياطي الزيت الخام البالغ (٢٦١,٥) بليون برميل، وهذا يعني أنه يتم تعويض كل برميل منتج.
- تطوير حقل شيبه بالربع الخالي الذي بدأ الانتاج بنصف مليون برميل يومياً من الزيت الخفيف جداً عام ١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٨م).
- توفير شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) أنواع الغاز اللازم للاحتياجات الصناعية في المملكة، وقد واصلت الشركة تنفيذ مشروعات تحسين شبكة الغاز الرئيسة وتوسعتها حتى أصبحت تلك الشبكة عصب الحياة لنهضة صناعية شاملة في المملكة تمدها بغاز الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان.
- ارتفاع الاحتياطي من الغاز الطبيعي خلال خطة التنمية السادسة من (١٩٠,١) تريليون قدم

مكعب عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى نحو (٢١٤,٣) تريليون قدم مكعب عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) معظمه غاز مرافق. وتبذل "أرامكو السعودية" جهوداً موسعة للتنقيب عن الغاز غير المرافق كان آخرها اكتشاف حقلي الوضيحي وشمعة.

- تطوير الغاز من خلال التوسع في إمداداته بكل من المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض، حيث تسهم كميات الغاز الإضافية في مواجهة الزيادة المطردة في الطلب على الطاقة وتلبية احتياجات التنمية الصناعية. وقد بدأ العمل في إنشاء معمل للغاز في الحوية بالمنطقة الشرقية سيكون قادراً على معالجة (١,٤) مليون قدم مكعب قياسية في اليوم من الغاز غير المرافق عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م). وسيكون هذا المعمل بإذن الله، أول معمل في شبكة الغاز الرئيسة يخصص لمعالجة الغاز غير المرافق. بالإضافة إلى مشروعات توسعة معامل الغاز الثلاثة الأصلية (شدقم والعثمانية والبري) التي تستهدف رفع طاقة المعالجة الكلية فيها لأكثر من الضعف.
- ارتفاع انتاج المصافي من منتجات التكرير بمعدل (١,٤%) سنوياً من (٥٥١,٦) مليون برميل في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٥٨٤,١) مليون برميل في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). وقد استمر استقرار الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير عند هذا المستوي إلى نهاية الخطة السادسة.
- على صعيد الاستهلاك المحلي للطاقة، أدى تعديل أسعار بعض المنتجات المكررة في السنة الأولى من خطة التنمية السادسة إلى تحقيق معدل نمو معتدل نسبياً في استهلاك الطاقة الأولية قدره (٢,٦%) سنوياً إذ ارتفع الاستهلاك السنوي من (١٤٣٦,١) إلى (١٥٩٣,٩) ألف برميل يومياً من النفط الخام المعادل. ويوضح الجدول رقم (٣/٨) طاقة التكرير والاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية خلال خطة التنمية السادسة ومعدلات النمو السنوية المتوسطة ذات العلاقة.
- تطوير شبكات إمداد المنتجات المكررة، مما ترتب عليه زيادة طاقة إمداد الجزء الجنوبي الغربي من البترين الممتاز والديزل وزيت الوقود الثقيل. كما يجري حالياً إنشاء خط أنابيب للمنتجات النفطية يمتد من المنطقة الشرقية إلى كل من منطقة الرياض ومنطقة القصيم، بطول (٣٥٠) كيلومتر، ليحل محل (١٦٥٠) شاحنة صهريج تقوم حالياً بنقل المنتجات المكررة إلى هذه المواقع.

طاقة التكرير والاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية
خطة التنمية السادسة
(ألف برميل معادل يومياً)

البيـــــــــــــــــان	١٤١٥/٤١٤هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٨م)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
طاقة التكرير	١٥٧٠,٠	١٦٧٥,٠	١,٦
إنتاج مصافي التكرير	١٥٥١,٢	١٦٠٠,٣	١,٤
الاستهلاك المحلي من الطاقة الأولية:	١٤٣٦,١	١٥٩٣,٩	٢,٦
– منتجات مكررة	٧٥٢,١	٨٠٥,٩	١,٧
– نفط خام للحرق المباشر	٢١٠,٠	٢٦٠,٠	٥,٥
– غاز طبيعي	٤٧٤,٠	٥٢٨,٠	٢,٧

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- ارتفاع حجم أسطول شركة فيلا للنقل البحري المملوكة لشركة أرامكو السعودية إلى (٢٧) سفينة تضم (٤) ناقلات عملاقة للنفط الخام و(١٩) ناقلة ذات أحجام أقل، و(٤) ناقلات للمنتجات النفطية.
- التوسع في المشاريع المشتركة فقد تم التوصل إلى اتفاق على مشروع مشترك للتكرير والتوزيع مع شركة (هيلاس) اليونانية، يضاف إلى مشاريع الشراكة السابقة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين وكوريا الجنوبية.

٢/٢/٨ القضايا الأساسية:

الاستخدام الأمثل للطاقة في السوق المحلي:

يعد الاستخدام الأمثل للطاقة في المملكة والحصول على أعلى قيمة مضافة ممكنة للاقتصاد الوطني من الأهداف الاستراتيجية للخطة، وللوصول إلى ذلك ستعمل خطة التنمية السابعة على تحقيق التالي:

- الاستمرار في تطوير احتياطي الغاز وامداداته واستهلاك معظم الغاز المنتج محلياً واستخدام كل من الغاز والزيت الخام والمنتجات كوقود أو لقيم للصناعة بشكلٍ أمثل يأخذ في الحسبان التكاليف الحدية لكل من تلك الموارد وزيادة القيمة المضافة العائدة للاقتصاد الوطني. وسيشمل ذلك إمداد منطقتي الرياض ومكة المكرمة بالغاز بشكل تدريجي بما يحقق الاستخدام الأمثل لذلك المورد.
- الاستمرار في تسعير مختلف مصادر الوقود في المملكة وهي الديزل وزيت الوقود والزيت الخام والغاز بشكل يعكس القيم النسبية لها.
- تحسين كفاءة تحصيل قيم الوقود المستخدم في القطاعات المختلفة في الدولة.

٣/٢/٨ الكفاءة الإنتاجية:

استكملت خلال خطة التنمية السادسة عملية إعادة الهيكلة لقطاع الطاقة من أجل تحسين الكفاءة الإنتاجية، ويعد تطور مؤشر حجم العمالة في شركة أرامكو السعودية خلال السنوات الأربع الأول من الخطة مؤشراً جيداً على تحسن الإنتاجية. فقد ارتفعت الطاقة الإنتاجية على الرغم من انخفاض حجم العمالة من (٥٧٤٨٦) موظفاً عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٥٥٥٣٢) موظفاً عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، ومن المتوقع أن تستمر الإنتاجية في التحسن في السنوات المقبلة نتيجة الإجراءات الإدارية والتشغيلية التي جرى تنفيذها في إطار عملية إعادة هيكلة القطاع. كما يتوقع أن يوفر فتح المجال أمام القطاع الخاص للإسهام في قطاع الطاقة، خاصة قطاع الغاز الطبيعي، مناخاً تنافسياً في صناعة الطاقة مما سيسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية.

٤/٢/٨ دور القطاع الخاص :

يسهم القطاع الخاص في العديد من النشاطات ذات العلاقة بمجالات قطاع الطاقة، من أهمها الاستثمار المباشر في مجال التكرير، وفي عمليات الإنتاج والتكرير في المنطقة المحايدة المقسومة. وتشكل أعمال شركة أرامكو السعودية أحد المجالات الرئيسة أيضاً التي يسهم فيها القطاع الخاص، إذ يقوم بعدد من الأعمال المساندة في عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير والتوزيع. ومن المتوقع خلال خطة التنمية السابعة أن يتزايد دوره في قطاع الطاقة، وأن يسهم القطاع الخاص المحلي والأجنبي في المشاريع المساندة لنقل الغاز الطبيعي وتصنيعه، حيث تتبنى الخطة الطموحات سالفة الذكر في إطار استراتيجية تنمية هذا القطاع.

٥/٢/٨ استراتيجية التنمية:

يتـــم تنفيـــذ استراتيجية التنمية في قطاع الطاقة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/٢/٨ الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الطاقة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تطوير عمليات إنتاج النفط باستخدام أفضل الطرق الفنية والاقتصادية وتطوير احتياطاته.
- المحافظة على حصة البترول في الاستهلاك العالمي من الطاقة وموقع المملكة في السوق العالمي.
- التعاون مع الدول المنتجة والمستهلكة لاستقرار السوق النفطية.
- العمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من النفط الخام.

- زيـــادة إنتاج الغاز الطبيعي وتطوير احتياطاته واستخداماته المحلية لخدمة أهداف التنمية وتنويع مصادر الدخل.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في الصناعات النفطية.
- زيادة كفاءة الصناعة النفطية السعودية وتكاملها وقدرتها على تلبية الحاجات المحلية من المنتجات النفطية، وتحقيق الأداء الأفضل في عمليات التكرير والتوزيع والتسويق المحلية.
- تنمية الكفاءات السعودية وتأهيلها وتدريبها بما يلائم احتياجات قطاع الطاقة.
- المحافظة على مصادر المياه وترشيد استهلاكها في جميع عمليات صناعة النفط.
- حماية البيئة المحلية من التلوث والاهتمام بقضايا البيئة العالمية.
- تطوير إنتاج الخرائط والمعلومات المساحية اللازمة وتحديثها لتنفيذ المشاريع المختلفة.

٢/٥/٢/٨ السياسات:

يتم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الطاقة خلال خطة التنمية السابعة باتباع السياسات والإجراءات التالية:

- الاستمرار في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في المملكة لزيادة الاحتياطي وتعويض الكميات المنتجة منه باستخدام أحدث وسائل الاستكشاف المناسبة.
- زيادة طاقة التكرير إلى أقصى حد ممكن اقتصادياً.
- تحقيق التكامل في الصناعة النفطية السعودية عالمياً عن طريق الدخول في مشاريع تكرير وتسويق مجدية مع شركاء ذوي أهمية في الأسواق الرئيسة.
- التنسيق مع الدول المصدرة للنفط داخل أوبك وخارجها لاستقرار السوق النفطية.
- الحوار مع المستهلكين الرئيسين للتعرف على السياسات المختلفة المؤثرة في الطلب على النفط ومنتجاته.
- الاستمرار في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز غير المرافق لزيادة الاحتياطي وتعويض الكميات المنتجة منه.
- ترشيد استهلاك المنتجات النفطية في السوق المحلية ورفع كفاءة استغلالها.
- التركيـــز علـــى برامـــج تدريـــب القـــوى العاملـــة لرفع فاعليتها ودفع عملية إحلال العمالة الوطنية.
- استخدام المياه الجوفية متوسطة وعالية الملوحة في عمليات انتاج الزيت وتقليل الاعتماد على طبقات المياه العذبة.
- تحســـين أنظمة الصيانة وأساليبها في مرافق التكرير والتوزيع، ومواصلة الاهتمام ببرامج

الصيانة الوقائية.

- تطوير منتجات نفطية مكررة خالية من الملوثات الضارة.
- فتح المجال للقطاع الخاص المحلي والعالمي للإسهام في تطوير صناعة الغاز.

٣/٥/٢/٨ البرامـــج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تطوير المرافق البترولية، والخدمات المساندة، وإعداد الدراسات والبحوث الجيولوجية والاهتزازات الأرضية، وكذلك البحوث والخدمات البترولية، والخرائط والمعلومات المساحية، بهدف تنمية الثروة البترولية وتحسين كفاءة الأداء.

٦/٢/٨ الأهداف المحددة للنمو :

يوضح الجدول رقم (٨/٤) توقعات الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية خلال خطة التنمية السابعة ومعدل النمو السنوي المتوسط له.

الجدول رقم (٨/٤)
الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية
خطة التنمية السابعة
(ألف برميل نفط معادل يومياً)

	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
– منتجات التكرير *	٨٤١,٩	٩٧٤,٢	٣,٠
– نفط خام للحرق المباشر	٢٣٧,٠	١٤٣,٠	-٩,٦
– غاز طبيعي	٥٥٤,٠	١٠٨٣,٠	١٤,٣
إجمالي الاستهلاك	١٦٣٢,٩	٢٢٠٠,٢	٦,١

* تشمل زيوت التشحيم.

٣/٨ قطاع الثروة المعدنية :

١/٣/٨ الوضع الراهن :

يُعد التوسع في استغلال الثروات المعدنية، من أهم المجالات الواعدة لتنويع مصادر الدخل الوطني وزيادته، لذا استهدفت خطة التنمية السادسة "تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها"، ونجحت سياساتها في اكتشاف العديد من المكامن والمواقع المعدنية التي يمكن أن تكون أساساً للصناعات التعدينية الأساسية والثانوية المكملة في المستقبل.

وفيما يلي أهم الإنجازات والتطورات الإيجابية التي تحققت خلال السنوات الماضية:

- أتمت وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية إعداد خرائط المسح الجيولوجي بمقاييس الرســـم (١ : ٥٠٠٠٠٠) و(١: ٢٥٠٠٠٠) التي تغطي مناطق الدرع العربي وجزءاً من الغطاء

الصخري، وأصدرت العديد من الخرائط الجيولوجية التفصيلية لمكامن المعادن وخرائط المسح الجيوفيزيائي والهندسي، ومن أبرز الإنجازات المتحققة في مجال المسح والتنقيب خلال خطة التنمية السادسة، حصر البيانات الجيوفيزيائية وتبويبها والبدء في إعداد الأطلس الجيوفيزيائي، وتقويم الأخطار الزلزالية الناتجة عن زلزال خليج العقبة عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م)، والاستمرار في أعمال المراقبة الزلزالية، واستقصاء المخاطر البيئية وتقويمها في موقع اليتمة بالقرب من المدينة المنورة.

- إنجاز دراسات لأحد عشر مشروعاً تعدينياً مقترحاً للاستثمار منها مشاريع تعدين فوسفات الجلاميد، وحديد وادي الصواوين، وبوكسايت الزبيرة، والزنك في الخنيقية، بالإضافة إلى (٧) دراسات جدوى اقتصادية عن مغترايت ضرغط، والزنك والنحاس في المصانع وجبل صايد والذهب في الآمار والحجار وحمضة وبلغة (الشكل رقم ١/٨).
- استمرت وكالة الوزارة للثروة المعدنية خلال خطة التنمية السادسة في إصدار الصكوك التعدينية المختلفة ومراقبة الاستثمارات وتقديم المشورة الفنية، حيث بلغت إصدارات امتيازات التعدين الصادرة في نهاية خطة التنمية السادسة (١٧) امتيازاً، منها (٥) امتيازات تعدينية للمعادن اللافلزية، (٨) امتيازات لخامات الإسمنت، وامتياز تعديني واحد للنحاس والزنك والمعادن المصاحبة، و(٣) امتيازات للمعادن النفيسة.
- إنشاء شركة التعدين العربية السعودية (معادن) عام ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٧م) لتصبح شركة مساهمة سعودية ذات شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، ومملوكة بالكامل للدولة، وتولت الشركة مسؤولية استغلال منجمي مهد الذهب والصخيبرات، كما حصلت شركة

(معادن) على امتياز تعدين لتطوير منجم الآمار لإنتاج الذهب والمعادن المصاحبة له، وهذا يعد أول امتياز تعديني للشركة بعد التأسيس، كما حصلت الشركة على امتياز تعدين آخر لمنجم الحجار بالإضافة إلى حصولها على رخص استكشاف لخامات المعادن في كل من منطقتي وادي بيده، وسمران وشيبان.

٢/٣/٨ القضايا الأساسية :

١- نظام التعدين الحالي والتحولات العالمية :

تبدو الحاجة ملحة إلى وضع سياسات جديدة لقطاع التعدين والنظر في إجراء تعديلات على

بعض النصوص الواردة في نظام التعدين (الصادر في عام ١٣٩٠هـ)، نظراً لكونه لا يتمتع بمرونة كافية لتشجيع الاستثمارات التعدينية، كما يتطلب الأمر إعادة النظر في بعض الحوافز التي كفلها النظام للمستثمرين في مجال أعمال الكشف عن المعادن واستغلالها والحوافز المالية الممنوحة من الدولة للمشاريع الاستثمارية، والعمل على تشجيع قيام شركات تعدينية مشتركة.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود الحالية المكثفة والتي يبذلها المسؤولون لتطوير الأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، والتي سوف تسهم بلا شك في تذليل المعوقات سالفة الذكر.

٢- التجهيزات الأساسية في مناطق التعدين :

تقع مناطق الامتياز التعدينية غالباً في مناطق نائية غير مأهولة، وتفتقر إلى التجهيزات الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والاتصالات ومصادر المياه والطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى التجهيزات اللازمة للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وغير ذلك. ويمثل توافر التجهيزات أمراً حيوياً في تهيئة فرص الاستثمار في الرواسب المعدنية ذات الجدوى الاقتصادية في هذه المناطق. ويتطلب الأمر بذل الجهود للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للنظر في إعطاء الأولوية لإدراج مشروعات التجهيزات الأساسية في مناطق التعدين، وذلك في إطار أولويات خطة التنمية السابعة بشأن "الاستمرار في توفير التجهيزات الأساسية لتتماشى وازدياد الطلب عليها"، كما تسهم معالجة هذه القضية في تحقيق توجهات الخطة السابعة بشأن تنمية مختلف المناطق الإقليمية للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى بالمملكة.

٣- إسهام القطاع الخاص في مجال الاستثمارات التعدينية :

انحصر دور القطاع الخاص في مجال استثمار المعادن اللافلزية والمواد الأولية اللازمة للصناعات التحويلية المعدنية والصناعات الكيماوية غير العضوية كصناعات: الإسمنت والزجاج والخزف والصيني والدهانات والمواد العازلة ومواد البناء وغيرها. أما الصناعات الأساسية كالصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية الأخرى التي تعتمد على المعادن الفلزية كالحديد والنحاس والرصاص والزنك. فقد ظلت مشاركة القطاع الخاص في مجال استغلالها محدودة على الرغم من وجود العديد من المواقع للرواسب المعدنية الواعدة التي ثبتت جدواها الفنية والاقتصادية، وأعلن عنها في السوق العالمية والمحلية. وهذا الأمر يتطلب مراجعة مستمرة للجوانب التي تعيق الاستثمار التعديني للمعادن الفلزية، والعمل على حلّها من خلال وضع آلية لتشجيع القطاع الخاص للإسهام في استغلال هذه الرواسب المعدنية الواعدة بصورة مباشرة أو من خلال الصناعات المكملة والثانوية، وتنشيط

الاستثمار في مواقع التعدين وذلك عن طريق تيسير إجراءات إصدار التراخيص وتوفير التجهيزات الأساسية، وإمداد المستثمرين بالمعلومات والدراسات، والعمل على تعديل بعض اللوائح المنظمة لتبسيط إجراءات الحصول على القروض من مصادر التمويل الحكومية والأهلية بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في هذه المجالات. إضافة إلى أهمية تعريف المستثمرين بجدوى الاستثمار في هذه المشاريع عن طريق الغرف التجارية الصناعية وعقد الندوات والاتصالات المباشرة وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة.

٤- القوى العاملة الوطنية المدربة في مجال التعدين :

يتطلب النشاط التعديني نوعية متميزة من العمالة تجمع بين الخبرة في العمل الميداني والدراسة الأكاديمية المتخصصة، لذا استعان هذا القطاع ببيوت الخبرة العالمية ممثلة في البعثات الجيولوجية لتحسين كفاءة أدائه من ناحية، مع استقطاب العمالة الوطنية وتأهيلها من ناحية أخرى. وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المجال خلال خطة التنمية السادسة، فما زال مجال استكشاف الثروات المعدنية واستثمارها في حاجة إلى المزيد من القوى العاملة الوطنية ذات المستوى التعليمي المتخصص والمهارة الفنية العالية لسد حاجة النشاط التعديني مما يتطلب التركيز على برامج التدريب والابتعاث، وتشجيع خريجي الجامعات على الدخول في مجال التعدين، وزيادة الحوافز والمميزات الممنوحة للعاملين.

٣/٣/٨ الكفاءة الإنتاجية :

توفر لدى القطاع التعديني خلال خطط التنمية السابقة، مجموعة من المعلومات قوامها أكثر من (٤,٠٠٠) تقرير ودراسة متخصصة عن الخامات المعدنية بشقيها الفلزي واللافلزي، والتي تعد الشريان المغذي لكثير من الصناعات الأساسية والتحويلية، بالإضافة إلى العديد من دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع المعدنية ذات المؤشرات الإيجابية والتي يمكن استغلالها تجارياً. كما تم إنشاء نظام متقدم للحاسب الآلي لتخزين المعلومات وتنظيمها. وتعد هذه المعلومات مهمة وأساساً للانتقال إلى مرحلة التوسع في الاستثمار التعديني خلال خطة التنمية السابعة. ولتحقيق ذلك ينبغي رفع كفاءة أداء القطاع التعديني ومعالجة المشكلات والقضايا ذات العلاقة، مع وضع الآليات الملائمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة في الأنشطة التعدينية، ومن أبرزها:

- تعديل بعض بنود نظام التعدين المعمول به حالياً لمواكبة المستجدات العالمية وتطوير اللوائح المنظمة لأعمال الاستثمار التعديني، والعمل على تيسير إجراءات استخراج امتيازات، وتصاريح التعدين.

- تكثيف استخدام التقنيات الفنية الحديثة، والتطوير المستمر لنظم المعلومات.
- زيادة القدرات الجيوتقنية السعودية والقدرات الإدارية المساندة للعاملين بالقطاع ورفع كفاءتهم الإنتاجية بالابتعاث والتدريب المستمر.

٤/٣/٨ دور القطاع الخاص :

أسهم القطاع الخاص في تنمية قطاع التعدين من خلال المشاركة في المشاريع الاستثمارية التعدينية والصناعات التحويلية التي تعتمد على الخامات الفلزية والصناعية، بالإضافة إلى إسهاماته في مشاريع امتيازات التعدين. ولقد قامت وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية حتى نهاية خطة التنمية السادسة بمنح القطاع الخاص (١٦) رخصة كشف عن المعادن الفلزية والنفيسة، و(٣٤) تصريح استطلاع لمواقع تعدينية واعدة، بالإضافة إلى منح (١٤) ترخيصاً لمناجم صغيرة لاستغلال المعادن الصناعية، و(٨٤٧) إذناً لاستخراج المواد الأساسية المستخدمة في صناعة البناء والتشييد، إلا أن الطموحات ذات العلاقة بالتعجيل بتنمية هذا القطاع تتطلب ضرورة العمل على زيادة فاعلية دور القطاع الخاص لممارسة مهماته، وتسهيل عمليات استخراج الصكوك، وإيجاد الوسائل المناسبة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التعدينية من قبل البنوك المحلية.

يتضح مما سبق أهمية تنفيذ استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الثروات المعدنية ومعالجة القضايا الأساسية ذات العلاقة.

٥/٣/٨ استراتيجية التنمية :

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الثروات المعدنية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/٣/٨ الأهداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الثروة المعدنية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تسريع أعمال المسح الجيولوجي، وتحديث البيانات الجيولوجية والتعدينية وتحسين نوعيتها، وتقويم الخامات المعدنية بمختلف أنواعها.
- تعريف المستثمرين بالرواسب المعدنية المتاحة والحث على استكشافها واستغلالها.
- تحديث الجدوى الاقتصادية للرواسب المعدنية ذات المؤشرات الإيجابية.
- تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها وتدريبها وتأهيلها لاكتساب المهارات الفنية والإدارية والتسويقية المرتبطة بالصناعات التعدينية.
- تحسين الكفاءة الاستثمارية التعدينية القائمة، والسعي إلى إيجاد فرص استثمارية جديدة في مجال استغلال المعادن.

٢/٥/٣/٨ السياســـــات :

يتم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الثروة المعدنية خلال خطة التنمية السابعة باتباع السياسات التالية:

- تقويم المواقع والمكامن المعدنية المختلفة، واستمرار عمليات الحصر الشامل، واتباع أساليب حديثة لمعالجة البيانات وحفظها، وإعداد دراسات الجدوى الأولية، مع الاستمرار في عمليات التنقيب وحفر المناطق المتمعدنة وتحديد نماذج التعدين.
- تفعيل الدراسات الجيولوجية وتحديث معلوماتها، وتحديث بعض الخرائط الجيولوجية، والقيام بالدراسات الجيولوجية البحرية على طول سواحل المملكة، وإعداد قاعدة بيانات رقمية تتوافق مع نظام المعلومات الجغرافية.
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية للرواسب المعدنية ذات المؤشرات الإيجابية، وتقويم جدوى المشاريع القابلة للاستثمار في المواقع المختارة.

- العمل على تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها في الجهات المعنية بقطاع التعدين، ورفع قدراتها ومهاراتها من خلال التدريب والابتعاث وحضور المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج.
- تطوير الهيكل التنظيمي للقطاع التعديني.
- زيادة فاعلية التنسيق بين الشركات التعدينية والجهات الحكومية ذات العلاقة، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال الصناعات التعدينية والخدمات المساندة.
- تشجيع المشروعات المشتركة من خلال تذليل معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تطوير أساليب استخلاص المعادن وتحسين نوعية المنتج.

٣/٥/٣/٨ البرامـــــــــج :

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على المسح والتنقيب، وتنمية الاستثمارات التعدينية، والاستكشاف، والتنمية التعدينية. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها لتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة.

٦/٣/٨ الأهداف المحددة للنمو :

يتضمن الإطار العام للأهداف المحددة لنمو القطاع التعديني خلال خطة التنمية السابعة مايلي:

- عرض (١١) مشروعاً تعدينياً للمعادن الفلزية للاستثمار، لاكتمال دراسة جدواها الاقتصادية، وهذه المشاريع هي:
  * مشروع فوسفات الجلاميد الذي يُعد من أكبر الرواسب على المستوى العالمي.
  * (٨) مشاريع للرواسب المعدنية (الحديد والزنك والنحاس والذهب).
  * مشروعان للرواسب غير المعدنية (البوكسايت والمغترايت).
- زيادة معدل منح امتيازات وتراخيص المناجم الصغيرة اللافلزية بمعدل (٤٠%) خلال خطة التنمية السابعة، وزيادة معدل أذونات مواد البناء بمعدل (١٠%) عن الوضع الراهن وذلك لمواجهة الطلب المحلي.
- تنفيذ (٤) دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع تعدينية سنوياً على الأقل وعرضها للمنافسة على القطاع الخاص.

يوضح الشكل رقم (٢/٨) أهم مناطق ومواقع المعادن الفلزية واللافلزية المخطط دراستها خلال خطة التنمية السابعة.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الأهداف المحددة سالفة الذكر خلال فترة خطة التنمية السابعة سوف يؤدي إلى دخول المملكة مرحلة الإنتاج الفعلي وزيادة القيمة المضافة لقطاع التعديـــن، ومن ثم تحقيق زيادة مطردة في معدلات نمو هذا القطاع. ومن المؤمل أن يتم خلال خطة التنمية السابعة تحديث نظام قاعدة المعلومات، وإعادة النظر في بعض بنود نظام التعدين - الخاصة بالصكوك وضرائب التعدين - حتى تواكب المستجدات العالمية، خاصة بعد صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١١٥) وتاريخ ١٤٢٠/٧/١٦هـــ القاضي بإنشاء هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، والتي ترتبط بوزارة البترول والثروة المعدنية، وتكون لها شخصية اعتبارية تتمتع بالأهلية الكاملة لتحقيق أهداف القطاع الجيولوجي والتعديني بالمملكة.